تطور عملها بشكل كبير خلال الانتفاضة

غزة :المراكز الحقوقية سباق على رصد وتوثيق الجرائم الاحتلالية وفضح الانتهاكات

حسن جبر

تخوض المراكز الحقوقية والقانونية في قطاع غزة سباقا واضحا على رصد وتوثيق الجرائم الاحتلالية وفضح انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني.

وشهدت مراكز حقوق الإنسان تطورا واضحا في أدائها خاصة خلال الانتفاضة الحالية تحولت بموجبها إلى قاعدة بيانات موثوقة في تبيان حجم الدمار الذي تخلفه الممارسات القمعية الإسرائيلية إلى جانب وضع تصور عام حول صيرورة المجتمع الفلسطيني وآفاق تطوره.

ويقول جبر وشاح نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إن المركز الذي تأسس عام 1995 من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين يعمل على حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون إلى جانب العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

ولفت وشاح إلى أن عمل المركز يتمحور حول متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة.

وقال إن المركز يقوم بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية.

ووفقا لما يقوله وشاح فقد جند المركز لهذا الغرض طاقما من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المركز يشتمل على عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، خاصة وحدة البحث الميداني التي تعتبر العمود الفقري في عمل المركز للحصول على المعلومات الدقيقة والموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان.

ويقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق..

وتابع قائلا للمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فإن المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

كما يشتمل المركز على الوحدة القانونية ووحدة تطوير الديمقراطية ووحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ووحدة حقوق المرأة ووحدة التدريب وكلها وحدات مهمة من أجل عمل المركز ورسالته.

وعمل المركز على إنشاء مكتبة قانونية متخصصة في القانون ومتعلقة بقضية الإنسان والديمقراطية وتحتوي على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية.

وقال وشاح إن المكتبة توفر العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي لافتا إلى أن المركز يحاول باستمرار إغناء وتوسيع مكتبته المفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين.

وعن كيفية الوصول إلى المعلومات التي يمتلكها المركز قال وشاح : بإمكان أي مواطن أو جهة أن تصل إلى المعلومات عن طريق موقع المركز على الشبكة العنكبوتيه أو من خلال وحدة البحث الميداني من المركز إلى جانب التقارير الأسبوعية والبيانات والنشرات الصحفية والمكتبة.

وقال إن المركز يرسل المعلومات والبيانات إلى ما يزيد عن 5500 عنوان مركزي يتم بعدها إرساله إلى عناوين فرعية أخرى باللغتين العربية والإنجليزية.

وتحدث وشاح عن التقارير السنوية التي يصدرها المركز وتشمل أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والانتهاكات سواء كانت إسرائيلية أو فلسطينية إلى جانب تقرير نشاطات المركز.

ولفت إلى أن التقرير السنوي للمركز سيشتمل هذا العام على بندين مهمين من عمل المركز، حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح ونشاطات المركز في ميدان ساحة الفضاء الدولي وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

ويتشابه عمل المركز الفلسطيني مع عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان في كثير من مجالات العمل كما يلاحظ المراقبون والمتابعون.

وقال عصام يونس مدير مركز الميزان إن رسالة المركز تشمل العمل على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل خاص.

وبشأن مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان قال إن وحدة البحث الميداني في المركز تقوم برصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان وجمع المعلومات اللازمة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لاسيما الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي من ناحية وجهات فلسطينية مسؤولة من ناحية أخرى.

كما تحدث عن سعي المركز لنشر الوعي بحقوق الإنسان وبناء قدرات المجتمع من خلال وحدة التدريب والاتصال المجتمعي ، وذلك من خلال برامجها المختلفة،التي تشمل الدورات التدريبية وبرنامج "واجه الجمهور وبرنامج "تعليم الأقران وورش العمل والندوات.

وأشار يونس إلى المساعدة القانونية ،حيث يقوم المركز من خلال وحدة المساعدة القانونية فيه باستقبال شكاوى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتمثيل المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وسجون السلطة الوطنية الفلسطينية، والدفاع عن ضحايا مصادرة الأراضي، وتدمير المنازل، والمنع من السفر، بالإضافة إلى قضايا وشكاوى تتعلق بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما يشتمل عمل المركز على المراجعة القانونية حيث تقوم وحدة المساعدة القانونية، بمراجعة مسودات القوانين الفلسطينية، للتأكد من مراعاتها لمعايير حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة..

وأكد يونس أن المركز يقوم بتنفيذ نشاطات الرصد وإعداد الأبحاث والتقارير التحليلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، من خلال وحدة المساعدة الفنية والتحشيد، بالإضافة إلى العمل على تحليل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، ووضع التوصيات للجهات المعنية بصنع القرار.

وقال يونس إن المركز يصدر التقارير والمطبوعات التي تشمل ذلك وإصدار مواد قانونية مبسطة تهدف إلى تزويد المواطن العادي بالمعرفة الأساسية والمبسطة حول القوانين والحقوق التي تتضمنها

من جهة أخرى أشار يونس إلى أن المركز أسس مكتبة تضم آلاف الكتب والمراجع والمصادر والمعلومات التي تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية، والجندر، والسياسة، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

وعن آلية جمع المعلومات في المركز قال يونس إن المركز يعتمد على جمع المعلومات من خلال الزيارات الميدانية والاتصال المباشر مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وشهود العيان، حيث يعمد الباحثون الميدانيون إلى إجراء التحقيقات الميدانية.

وقال إن العمل يبدأ بزيارة ميدانية لمكان الحدث ومعاينته ومعاينة الأضرار، والتقاط الصور الفوتوغرافية التي توثق آثاره المادية، ومن ثم تبدأ عملية جمع الإفادات المشفوعة بالقسم وإجراء المقابلات الفردية مع الضحايا أو شهود العيان، ويلجأ الباحث في الحوادث التي تقتضي ذلك إلى الاستعانة بخرائط من البلديات يتم تحديد موقع الحديث. وأشار إلى أن الباحثين يلجؤون إلى إجراء عملية تقاطع للمعلومات التي يتم جمعها يجري فيها البحث عن القواسم المشتركة في رواية الشهود و الضحايا والجهة المنتهكة. كما يتولى الباحثون عمليات الاتصال والتنسيق المباشر مع مسؤولين في مؤسسات حكومية وغير حكومية، ومراسلي الصحف والإذاعات المحلية ، للحصول على معلومات، أو التحقق من بعض تفاصيل المعلومات التي تم جمعها ميدانياً.

وقال إن آلية جمع المعلومات تختلف بين الانتهاكات الإسرائيلية وغيرها من الانتهاكات الداخلية. فمثلاً يلجأ الباحثون إلى زيارات دورية للمناطق المهمشة ولقاء السكان والاطلاع على أوجه معاناتهم المختلفة، ومن ثم يصار إلى إعداد تقارير خاصة من قبل الباحثين الميدانيين تحال إلى وحدات المركز الأخرى لمتابعتها والعمل على إنصاف الضحايا.

صدر حديثا

إعداد: راقية أبو غوش

ريم كتانة،

المرأة والانتخابات المحلية: قصص نجاح. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح".

يقوم الكتاب بمحاولة جادة لرصد حدث رئيس ومهم مجتمعيا وتوثيقه وتحليله، أيضا، حدث ديمقراطي شاركت المرأة فيه وحققت نتائج يعتد بها على رغم المنغصات والمعيقات. هذا الحدث بكل أبعاده تتم مناقشته وتتبع مساراته في ثلاثة فصول وخاتمة.

في الفصل الأول، الذي جاء تحت عنوان "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية"، تقديم رؤية بانورامية لتجربة المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، بهدف إبراز المظهر العام في هذه التجربة، ألا وهو المشاركة المحدودة التي لم ترقَ قط إلى مستوى العطاء والتضحية والدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني وحتى يومنا هذا.

في الفصل الثاني، وهو بعنوان نتائج الانتخابات المحلية في المرحلتين الأولى والثانية، فقد تضمن ثلاثة محاور رئيسية هي: أولا: تقييم ومناقشة لتجربة المرأة في المجالس المحلية عبر سياسة التعيين التي يستخلص منها أن المعيقات والعقبات التي وضعت من هيئات المجالس المعنية كانت إجراءات مدركة الأبعاد وليست عفوية، وهدفها استبعاد المرأة من المشاركة. ثانيا: تم ومن، خلال المعطيات، تقديم جدول يتضمن التطويرات والتجديدات التي أحدثتها السلطة الوطنية على واقع الهيئات والمجالس المحلية. ثالثا: تم استعراض النتائج التي حققتها المرأة في المرحلتين الأولى والثانية، ومن ثم الدخول في قراءة تحليلية لهذة النتائج، من حيث انعكاسها على صعيد مشاركة المرأة وعلى صعيد المؤثرات السلبية والإيجابية على المرأة، مرشحة، وناخبة، وعضو هيئة محلية.

في الفصل الثالث، وهو تحت عنوان "قصص نجاح"، فإن هذا الفصل يتضمن نموذجين من النساء: الأول تقدم إلى الانتخابات نجح ووصل إلى الهيئات المحلية، وآخر فشل في الوصول. باستعراض هذه التجارب وقراءتها، يستخلص المرء بشكل مجرد ومحايد أن مسألة النجاح تعتمد، بشكل أساس، على الخبرة والتمرس في العمل العام.

جميل هلال،

الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 2006.

يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق إلى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين عدة مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها مباشرة.

إن التكوّن الطبقي للشعب الفلسطيني لم يتم في سياق تشكيل مجتمعي "طبيعي" كما كان الحال في معظم مجتمعات المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، أي لم تتكون علاقات سياسية وثقافية تفاعلية بين الطبقات الاجتماعية المتعددة، وهي علاقات ينتج عنها عادة رؤية لكل طبقة فيما يخص دورها وعلاقتها بالطبقات الأخرى، ورؤية للمجتمع الذي تريد، واتجاهات التغيير التي تسعى لها. ففئات مهمة من الطبقة الوسطى الفلسطينية (كما هي حال فئات واسعة من أصحاب رؤوس الأموال أو فئات البرجوازية، وكما هي حال جزء مهم من الطبقة العاملة) لم تتشكل عبر مواقعها في علاقات إنتاج محلية، وإنما عبر مواقع خارج مجتمع الضفة الغربية والقطاع.

استندت الدراسة إلى تنوع أساليب البحث؛ إذ تناولت بالمراجعة أبرز الأدبيات الأكاديمية التي درست سمات الطبقة الوسطى الحديثة وموقعها في الحياة السياسية العامة. كما تناولت مراجعة ما كتب عن الطبقة الوسطى الفلسطينية والعربية، وقامت الدراسة على إجراء عدد واسع من الحوارات مع شخصيات تمثل، أو هي على دراية بواقع مختلف فئات الطبقة الوسطى.

تقرير التنمية البشرية للعام 2006 **: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية. نيويورك: لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،** 2006.

منذ فجر التاريخ والمياه تلقى ببعض من أكبر تحدياتها في طريق البشرية. فالمياه هي أحد مصادر الحياة وأحد الموارد الطبيعية التي تحافظ على بيئتنا وتبقي على سبل معيشتنا. لكنها أيضا في نفس الوقت مصدر للخطر والتعرض للضرر. في بداية القرن الحادي والعشرين، غدت الأزمة العالمية المتزايدة في المياه مصدرا يهدد توقعات التنمية البشرية. يؤكد تقرير هذا العام أن أصل المشكلة يكمن في الفقر والسلطة وعدم المساواة ويكشف زيف الأكثرية التي تقول إن سبب الأزمة الحالية هو ندرة المياه.

فيما يبعث على الدهشة أنه في عالم تزايدت فيه الثروات على نحو غير مسبوق، يموت 2 بليون طفل تقريباً كل عام لافتقارهم إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الكافية. كما تضطر ملايين النساء والفتيات الصغيرات إلى قضاء ساعات طوالا في جمع المياه وحملها، الأمر الذي يقيد الفرص والخيارات التي تتاح لهن. وما يزيد الأمر سوءاً أن الأمراض المعدية المنقولة بالمياه تعرقل جهود النمو الاقتصادي والحد من الفقر في بعض البلدان الأكثر فقراً في العالم.

يستمر تقرير التنمية البشرية في إلقاء الضوء على الجدل المثار حول بعض من تحديات البشرية الأكثر إلحاحا:

- يستقصى أهم الأسباب والتبعات لأزمة يعجز بسببها 1.1 بليون شخص عن الحصول على المياه المأمونة و 2.6بليون شخص عن الحصول على الصرف الصحي.
- يؤكد على وجود دافع موحد لتحقيق هدف توفير المياه والصرف الصحي للجميع من خلال استراتيجيات وطنية وخطة عمل عالمية.
- يشير إلى القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من نقص المياه وتهمش الفقراء في الزراعة.
- يلقي الضوء على نطاق التعاون الدولي لحل التوترات العابرة للحدود بشأن إدارة المياه.